خطة أولية للتحول الديمقراطي والتغيير النوعي في إرتريا

أعدها المعهد الإرتري للسياسات والابحاث الاستراتيجية مستفيداً من الجهود السابقة وبالتشاور مع النشطاء السياسيين وأعضاء المنظمات المدنية والخبراء الإريتريين

يناير 2025م

المحتويات

المقدمة.....2
خلفية موجزة عن إرتريا.....3
التاريخ القديم.....3
التاريخ الحديث.....3
كيف يمكن إحداث تغيير نوعي في إرتريا.....6
السيناريوهات المحتملة.....7
متطلبات التغيير النوعي في إرتريا.....8
التحديات المتوقعة والحلول الممكنة.....9
العملية الانتقالية وخارطة الطريق.....15
المرحلة الأولى: الفترة المؤقتة.....16
المرحلة الثانية: الفترة الانتقالية.....17
المرحلة الثالثة: الفترة الدستورية.....19
المفوضيات المقترحة.....20

المقدمة

يتشرف المعهد الإرتري للبحوث للسياسات والأبحاث الاستراتيجية (**ERIPS**) أن يقدم وينشر الوثيقة أدناه بعنوان "الخطة الأولية للانتقال الديمقراطي والتغيير النوعي في إرتريا".

على مر السنوات الفائتة كان السعي إلى التغيير النوعي والحكم الديمقراطي ركيزة ثابتة في مساعي الشعب الإريتري إلى الحرية والعدالة، ولهذا فإن هذا التصور يأتي للبناء على الجهود والوثائق السابقة وتعزيز تلك الجهود للوصول إلى الأهداف.

إدراكًا للحاجة الملحة إلى خطة متماسكة ومدروسة بشكل جيّد، ومقبولة على نطاق واسع تسعى لمخاطبة تحديات إرتريا في ظل الحكم الدكتاتوري، وما سيأتي بعده، كون المعهد الإرتري للبحوث للسياسات والأبحاث الاستراتيجية فريق عمل مهمته البحث ومن ثم صياغة وإعداد هذه المسودة، وهو بدوره وفي سبيل الوصول الى هذا الهدف، قام بسلسلة من الخطوات المنهجية للوصول إلى هذه المرحلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء بحث مكثف حول الموضوع.
- طلب مساهمات من الإرتريين ذوي الخبرة ، وكذلك من التنظيمات السياسية والمنظمات المدنية الساعية إلى تحقيق وترسيخ الديمقراطية في إرتريا، ومن الخبراء القانونين، ومن ثم إدماج هذه المساهمات في الوثيقة.
- إشراك أعضاء المعهد الإرتري للبحوث للسياسات والأبحاث الاستراتيجية بشكل فعال من خلال المشاورات الواسعة واستصحاب الملاحظات وردود الأفعال.
- تنظيم مؤتمر تشاوري للتنظيمات السياسية المنظمات المدنية التي تناضل من أجل العدالة والديمقراطية واستصحاب توصياتهم.

لقد تم إعداد هذه الوثيقة المهمة ونشرها بثلاث لغات وهي: الإنجليزية والتغرينية والعربية. وهي متاحة للجميع الأطراف بغرض تعزيز الحوار الشامل والعمل بشأن فعال في هذا الموضوع الحيوي.

إن المعهد الإرتري للبحوث للسياسات والأبحاث الاستراتيجية يتحمل المسؤولية الكاملة عن إعداد ونشر هذه الوثيقة، ندعو كل لديه أسئلة أو ملاحظات إلى التواصل معنا على externalrelations@erips.org

إن فريق العمل الذي قام بإعداد هذه الوثيقة يتكون من الآتية أسماؤهم:

1. الدكتور محمد خير عمر
2. السفيرة حبرت برهي
3. السيد نور الدين عبد القادر
4. الدكتور تسفاي مرسيع
5. الدكتور عبد الرازق كرار عثمان
6. الدكتور توماس سلمون
7. الدكتور هبتياب فسيها

موجزة عن إرتريا خلفية

التاريخ القديم

إريتريا بلد متعدد الأعراق والأديان والثقافات، يقع في شمال شرق إفريقيا، وتعتبر إرتريا هي موطن لأقدم المستوطنات البشرية في المنطقة وكنزًا أثريًا لم يتم اكتشافه بالكامل بعد، يعود جذورها إلى عصور ما قبل التاريخ، وقد تم العثور على بقايا بشرية في مناطق دنكاليا بالبلاد. إن التحقيقات الأثرية الحديثة في وسط البلاد حول أسمرا تُظهر أيضًا أن هناك إمكانات هائلة لفهم أصول المستوطنات في المرتفعات ونمو المجتمعات التي شكلت أسلافا للمجتمعات الحضرية في القرن الأفريقي. إن تحليل الحفريات في عام 1994 في المناطق حول أغوردات والمنخفضات الغربية يشير إلى آثار أنظمة التجارة الإقليمية للعصور التي تعود إلى 2300 قبل الميلاد، أي إلى "فترة ما قبل الحضارة الأكسومية 400 قبل الميلاد)، حيث كانت هذه المناطق مركزًا للتجارة المتزايدة بين وادي النيل والمرتفعات الإرترية والإثيوبية، كما أن المنطقة تعتبر

موطن موغل في القدم للعديد من الأديان، وموطن لأقدم النصوص المكتوبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي الجئزية.

التاريخ الحديث

لقد أصبحت إرتريا ضمن المستعمرات الإيطالية في عام 1890، وبعد هزيمة الاستعمار الإيطالي في عام 1942، كانت إريتريا تدار من قبل الإدارة العسكرية البريطانية حتى 15 سبتمبر 1952. وخلال هذه الفترة، تمتعت إرتريا بحريات سياسية محدودة، حيث كانت إرتريا رائدة في ممارسة الديمقراطية متعددة الأحزاب في الأربعينيات من القرن الماضي في إفريقيا، حيث كان هناك حوالي عشرة أحزاب سياسية مسجلة في البلاد، وعندما غادر البريطانيون، تم ضم إرتريا رسميًا إلى إثيوبيا، بناءً على قرار سابق للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1950 وضمن هذه الترتيبات منحت إرتريا حكومة تنفيذية خاصة بها وبرلمان ودستور، ولكن إثيوبيا فشلت في الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، وفي تجاهل تام للترتيبات الفيدرالية، فرضت لغتها على الشعب الإرتري وفرضتها كلغة تعليم في المدارس الإريترية وأسقطت العلم الإرتري، وضمت إريتريا بالقوة، وجعلتها إحدى مقاطعات إثيوبيا في 14 نوفمبر 1962.

إن تعدي إثيوبيا على حقوق الإرتريين وتجاهلها التام لرغبات وتطلعات الشعب الإريتري لم يمر دون معارضة، حيث ناشد الإرتريون الأمم المتحدة والإمبراطور الإثيوبي الالتزام بالاتفاقية الفيدرالية، ولكن كافة مطالباتهم بالوسائل السياسية السلمية لوقف انتهاكات إثيوبيا الصارخة لحقوقهم والتمسك بالاتفاقية تم تجاهلها تمامًا، ذلك أن إثيوبيا لم يكن لديها نية للالتزام بالترتيب الفيدرالي للأمم المتحدة ابتداءً. وعندما استنفدت إرتريا كل الوسائل السلمية، ولم تقم الأمم المتحدة بتحمل مسؤوليتها والتدخل لوقف الانتهاكات الإثيوبية، لم يكن أمام الإرتريين خيار سوى اللجوء إلى الكفاح المسلح للتأكيد على حقهم في تقرير المصير والاستقلال. وهكذا، قبل عام من ضم إثيوبيا لإريتريا رسميًا، تم تشكيل جبهة التحرير الإرترية وتدشين مرحلة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، وفي عام 1970، ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا بعد انشقاقها عن جبهة التحرير الإرترية. وعلى الرغم من أن الإرتريين أظهروا تصميمًا كبيرًا ومهارات تنظيمية استثنائية ومشاركة غير مسبوقة من الجماهير في النضال من أجل استقلالهم، إلا أن الأمور لم تكن على ذات المستوى في قوى التحرير أو في علاقتهم ببعضهم البعض، حيث ظهرت الميول والممارسات غير الديمقراطية وسط القيادات والسعي لتصفية الأعضاء المنشقين. ولكن أخيراً بعد ثلاثين عامًا من الحرب المدمرة ضد أقوى جيش في إفريقيا، تمكن الإرتريون من الانتصار في الحرب عام 1991 بعد هزيمة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا للقوات الإثيوبية وتحرير كافة التراب الإرتري.

في أبريل من عام 1993 تم إجراء استفتاء صوت فيه 99.81 ٪ من الإرتريين لصالح الاستقلال، وهو استفتاء تم برعاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة والتي تم إنشاؤها بموجب قرار الجمعية العامة رقم 114/47 بتاريخ 1992/12/16 م، في 28 مايو 1993، اعترفت الأمم المتحدة رسميًا بإرتريا دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في المنظمة الدولية.

في عام 1999، غيرت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا اسمها إلى الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة كجزء من انتقالها إلى حزب سياسي. منذ أن سيطرت الجبهة على إرتريا في عام 1991، ارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك اغتيال العديد من المعارضين السياسيين، وسجن العديد من المعلمين المسلمين، واخفاء العديد من الأشخاص أثناء احتجازهم، والتجنيد القسري للإرتريين في الجيش، واضطهاد أعضاء كنائس الأقليات المسيحية، وعمليات الإبعاد القسري لأكثر من مئة ألف إثيوبي من إريتريا. إن القسوة والإنكار المطلق لجميع الحريات وحقوق الإنسان الأساسية هما سمات ظلت ملازمة لنظام الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، وفي الرابع من يوليو 1994م، قام النظام بقتل العشرات من قدامى المحاربين المعاقين في ماي حبار، فقط لأنهم طالبوا بتحسين ظروفهم وكانت تلك هي جريمتهم الوحيدة، وتبرز هذه الحادثة كمثال على وحشية التنظيم.

لقد أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة والواسعة النطاق أمرًا روتينيًا في إريتريا، بما في ذلك القيود الشديدة على حرية التعبير، وحرية العبادة، وحرية التنقل، وحرية تكوين الجمعيات والمنظمات، حيث يتم تجريم منظمات المجتمع المدني والطوائف الدينية والصحفيين المستقلين والأحزاب السياسية المعارضة، ويسجن أعضاؤها ويعذبون. إن السجون المكتظة في إريتريا تضم بين جدرانها صحفيين وزعماء دينيين ومواطنين كبار في السن ومناضلين شاركوا في الكفاح المسلح، بما في ذلك كبار ضباط الجيش السابقين والوزراء وأعضاء في الجمعية الوطنية (البرلمان). لقد خلصت لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في إرتريا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2016م، إلى أن "هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في إريتريا منذ عام 1991".

هناك حروب متكررة بين إرتريا وإثيوبيا، ابتداءً منذ حرب الثلاثين عاماً من أجل استقلال إريتريا، ثم الصراع السياسي الثاني بين البلدين والذي أدى إلى اندلاع أعمال عدائية عسكرية أخرى في مايو 1998 إلى يونيو 2000م، وهو ما أودى بحياة ما يقرب من سبعين ألف شخص من كلا الجانبين ودمر حياة ملايين الأشخاص، وفي ديسمبر 2000م، وقعت إرتريا وإثيوبيا معاهدة سلام لإنهاء الحرب تم بموجبها تشكيل لجنتين قضائيتين، هما لجنة الحدود الإريترية الإثيوبية (**EEBC**) ولجنة المطالبات الإريترية الإثيوبية (**EECC**)، للبت في الحدود المتنازع عليها والمطالبات ذات الصلة، تبع ذلك خلافات حول قرار المفوضيتين، مما أدى إلى ما يقارب العقدين من الجمود حالة اللاحرب واللاسلم بين الدولتين.

في التاسع من يوليو 2018م، وقعت الحكومتان الإريترية والإثيوبية إعلانًا مشتركًا ينهي رسميًا حالة الجمود والتوتر في علاقاتهما، وقررتا استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة، والموافقة على فتح الحدود

من أجل التدفق الحر للأفراد والسلع والخدمات، كان من المفترض أن تكون الاتفاقية قد أغلقت جميع الفصول المتعلقة بالحرب الإريترية الإثيوبية وما تلاها من اشتباكات متفرقة، ولكن في الرابع من نوفمبر 2020م، اندلعت حرب بين الحكومة الفيدرالية لإثيوبيا والحكومة الإقليمية للتقراي في شمال إثيوبيا، وعلى إثر ذلك قررت إرتريا أيضًا التدخل في الحرب إلى جانب الحكومة الفيدرالية الإثيوبية. إن التدخل العسكري الإرتري في الشؤون الإثيوبية ومشاركتها في غزو منطقة تقراي مدفوع بشكل أساسي بطموح أسياس لإعادة فرض نفسه على الساحة الإقليمية والسعي للانتقام من الجبهة الشعبية لتحرير التقراي. إن السلوك الإرتري يأتي استمراراً لنهج الحزب الحاكم في إرتريا منذ منتصف التسعينيات، حيث اختلقت الحكومة في أسمرا مواجهات عسكرية مماثلة مع جميع الدول المجاورة لإرتريا سعياً وراء الهيمنة الإقليمية. وهكذا تسببت هذه المغامرات العسكرية الطائشة والتجنيد الإجباري إلى أجل غير مسمى والقمع السياسي والتجاهل التام لحقوق الإنسان في جعل إرتريا منبوذة وأجبرت ما يقارب من أربعمائة ألف إرتري على الفرار من البلاد.

إن الجيش الفاسد، والقمع السياسي الزائد، والأزمة الاقتصادية المتفاقمة، وتعميق خطوط الصدع على أساس العرق والدين والإقليم، والنزوح الجماعي للشباب، وتدخل البلاد في صراعات خارجية، وعدم وجود خطة واضحة لخلافة الرئيس، هي بعض من المخاطر الرئيسية التي تواجه إرتريا اليوم، مما يعرض بقاءها كدولة للخطر، وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أن استمرار معارضة الشعب الإرتري المتزايدة للوضع الراهن، ومحاولات خلق معارضة منظمة وبناء توافق جماعي، والوجود المتزايد للشتات الإريتري والمسلح بإمكانات تعليمية عالية، والموارد المعدنية الهامة لإرتريا تشكل بعض الفرص التي يمكن أن تساعد على تغيير الوضع وتساعد البلاد على النهوض من وهدة الصراع، والقمع السياسي والأزمات الاقتصادية.

كيف يمكن إحداث تغيير نوعي في إرتريا

يهدف الإرتريون المناضلون من أجل الديمقراطية والعدالة إلى إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في إرتريا، من أجل تحقيق العدالة لجميع الإريتريين من خلال إعلام وتحفيز وتمكين شعبهم وبناء حركة جماهيرية مستدامة تتمحور حول قضايا شعبها وأولوياته، والتي من المقبول أن تضم منظمات متعددة. إن أساس التغيير النوعي المطلوب هو معرفة وقبول معظم المشاكل التي تواجه المجتمع واتخاذ الخطوات الأولى لتغيير المسار الحالي، وحينها يمكن للإرتريين المؤيدين للديمقراطية والعدالة إحداث تغيير نوعي في إريتريا من خلال الجهود التكاملية وتوسيع وتعميق الحوار حول قضايا العدالة والمساواة والحرية والازدهار والالتزام بالمشاركة الفعالة في كافة الأنشطة التي تهم الشعب الإرتري.

إن نظام الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة يستخدم نهج فرق تسد من أجل السيطرة على الإرتريين حيث يتم زرع بذور الشك بين الأفراد والجماعات مما يجعلهم يشككون في بعضهم البعض، وقد وضح جلياً أن تأثير هذا النهج التفريقي خطير للغاية، وإذا استمر هذا النهج فمن المحتمل أن تبدأ الانقسامات في الظهور على أساس الأقاليم والمناطق والأديان والإثنيات الإرترية، ومعلوم أن المجتمع الذي تسوده الانقسامات لا يمكن أن يضمن بقائه ناهيك عن إحداث تغيير نوعي، لذلك يجب على المنظمات والتنظيمات الإرترية الساعية للديمقراطية والعدالة إيجاد أرضية مشتركة من خلال التوافق للعمل معًا واعتماد مقاربة موحدة أو منسقة لإحداث التغيير، كما يجب عليهم تطوير أفكار وآليات لتوحيد شعبنا أو على الأقل تجميع الكتلة الحرجة القادرة على تحفيز التغيير لتحقيق هذا الهدف، كما يمكن للتنظيمات الإرترية المناضلة من أجل الديمقراطية والعدالة الاستفادة من نفوذهم في دوائرهم الخاصة من أجل توحيد الإريتريين معًا وتنظيمهم

على مستوى المدن من أجل تشكيل حركة جماهيرية محورها القواعد الشعبية. إن تبني مقاربة لتنسيق جهود مجتمعات الشتات الإرتري سيقلل من الخوف والشك والعداء بين مكونات شعبنا، وسيكون بمثابة حجر الأساس لإحداث تغيير نوعي، فيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لتجاوز حالة الانقسامات بين القوى الفاعلة، وإشراك الجماهير وتعبئتهم، وتقوية المنظمات الاجتماعية والسياسية لإحداث التغيير المرجو في إرتريا.

- تحديد المبادئ الأساسية الموحدة التي تهدف إلى إزالة الدكتاتورية في إريتريا
- تشكيل حركة واسعة تراعي التمثيل ومتمحورة حول الجماهير المنظمة على أساس المدن.
- صياغة برنامج مشترك يركز على الأنشطة التي تتمركز على الجماهير والتي يمكن دعمها من قبل جميع الفاعلين السياسيين والمدنيين الذين يعملون حاليًا لإحداث التغيير في إريتريا
- تطوير استراتيجيات فعالة تستهدف أذرع النظام العسكرية والسياسية والدبلوماسية والمالية والتنظيمية
- اعتماد آليات فعالة لتحديد مواقع قوى التغيير المحتملة في الداخل والتنسيق معها بشكل فعال
- الانخراط والتعاطي بشكل فعال مع المجتمع الدولي لعزل النظام
- الاستفادة من وسائل الإعلام الموجودة للوصول إلى الشعب الإرتري، وإضعاف القاعدة الداعمة للنظام، وفضح انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها.
- البحث عن مصادر دخل مالية قوية ودائمة لتمويل الأنشطة والمشاريع

السيناريوهات المحتملة

هناك العديد من السيناريوهات التي يمكن من خلالها أن تحدث التغييرات الاجتماعية والسياسية في إريتريا. بشكل عام، قد يأتي التغيير من خلال الجهود المنظمة والمتضافرة لنضالات الإرتريين من أجل الديمقراطية والعدالة، أو قد يأتي بشكل مفاجئ وغير متوقع بشكل يصعب التنبؤ به، لهذا يجب ألا تقتصر مساعي قوى التغيير الإرترية الساعية للديمقراطية والعدالة على السيناريو الأول حيث يحدث التغيير بشكل مفهوم ومنظم نتيجة لخططهم للتغيير والانتقال السياسي الذي يعقبه، ولكن أيضًا التحضير لسيناريوهات أخرى محتملة للتغيير، وهذه بعض السيناريوهات المحتملة دون ترتيب معين.

- كما ذكرنا سابقًا، قد يأتي التغيير من خلال الأنشطة المنسقة لقوى التغيير الإرترية الساعية للديمقراطية والعدالة في الداخل والخارج
- قد يحدث تغيير طبيعي داخل التنظيم الحاكم ويتولى قيادة البلاد واحد من قياداته

- انتفاضة شعبية عفوية
- انقلاب من داخل النظام
- التدخل الأجنبي

أي من السيناريوهات المذكورة أعلاه يمكن أن يقود إما إلى انتقال سلمي أو انهيار عام لمظهر النظام الحالي واندلاع الفوضى، وحتى تتوج السيناريوهات المذكورة أعلاه بانتقال سلمي إلى الحكم الديمقراطي، فمن الأهمية بمكان أن تكون قوى التغيير من أجل الديمقراطية والعدالة منظمة بشكل جيد للغاية من خلال إنشاء حركة جماهيرية اجتماعية وسياسية، وحشد الشعب الإرتري حول أهدافهم، وضع الخطط لمعالجة المشاكل التي قد تنشأ عن أي من السيناريوهات المذكورة أعلاه. وفي هذا الصدد فإن الاتفاق على الترتيب الانتقالي الوارد في هذه الوثيقة سيساعد الإريتريين في إنشاء مظلة مشتركة، ومن ثم التخطيط لبناء توافق في الآراء حول ماذا وكيف يمكن إحداث التغيير السياسي في إرتريا، وكيفية معالجة التحديات الأساسية التي قد تنشأ عن أي من سيناريوهات التغيير المحتملة المذكورة أعلاه.

متطلبات التغيير النوعي في إرتريا

طوال الفترة الانتقالية وما يليها، وبدلاً من وضع كل السلطة في يد شخص واحد أو حزب واحد، سيحتاج الإريتريون إلى ممارسة السلطة بأنفسهم وانتخاب ممثليهم، والسيطرة الكاملة على شؤونهم الوطنية من خلال ممثليهم، ويجب عليهم إيجاد ضمانات قوية لمنع شخص واحد أو حزب واحد من انتزاع السلطة من الممثلين، وهذا يقتضي نقل سلطات الدولة التالية إلى الشعب:

- القوة العسكرية
- السلطة السياسية
- القوة المالية / الاقتصادية
- القوة الدبلوماسية
- سلطات المؤسسات العامة الأخرى

التحديات المتوقعة والحلول الممكنة

عادة ما تشهد الفترتان المؤقتة والانتقالية درجة من المنافسة السياسية الشديدة بين مختلف الفاعلين السياسيين، فهي بطبيعتها فوضوية تتسم بالصراع السياسي الحاد ومحاولات الاستيلاء على السلطة، وغالبًا ما تطالب الجماعات المختلفة بالحصول على قدر أكبر من السلطة والموارد الاقتصادية والأرض والتمثيل وتحقيق العدالة. حال سقوط النظام الديكتاتوري، من المتوقع أن يواجه الإريتريون تحديات مماثلة، إن تحديد هذه التحديات المتوقعة بسبب طبيعة المجتمع الإرتري ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية مبكرًا واستكشاف حلولها المحتملة سيجعل انتقال البلاد إلى الديمقراطية التمثيلية أكثر سلاسة، كما أن هذه التحديات المعقدة قد يستلزم معالجتها أو الاستمرار في البحث عن المعالجات المناسبة بواسطة

الحكومة الانتقالية والحكومات المحلية ومؤسسات الدولة والمنظمات المدنية ووسائل الإعلام والمحاكم والمفوضيات المختصة. فيما يلي بعض التحديات التي قد تواجه إرتريا خلال الفترة المؤقتة/ أو الفترة الانتقالية. إن هذه التحديات ليست ثابتة ولهذا تتطلب المراجعة المستمرة خلال الفترة الانتقالية، وتعريفها بوضوح تام ومن ثم البحث عن حلول قابلة للتطبيق.

التحدي الأول: غياب المشاركة الواسعة والشاملة (فعلية كانت أم متصورة).

الحل المحتمل: إن المشاركة العامة على نطاق واسع أمر بالغ الأهمية للانتقال السلس وترسيخ الحكم الديمقراطي، ولهذا يجب تخصيص موارد ووقت كافيين لتثقيف وتمكين الجمهور بشأن ضرورة ممارسة العملية السياسية والمشاركة الشاملة والحفاظ على الحريات المدنية، والتنوع، والوئام الوطني، وأيضاً يجب العمل بجدية من أجل حثّ وتشجيع الإرتريين على متابعة الأحداث الجارية، والمشاركة في الاجتماعات، وحضور الندوات، والترشح للمناصب، وقراءة المنشورات، والمشاركة في الأنشطة المدنية والسياسية، وفي هذا الصدد يمكن لوسائل الإعلام التي تستخدم لغات مختلفة أن تلعب أيضًا دورًا مهمًا في رفع الوعي العام وتشجيع الناس على الانخراط في العملية السياسية.

التحدي الثاني: الصراع وانعدام الثقة والتهميش (حقيقاً كان أو متصورا)

الحل المحتمل: الانتقال السياسي عمومًا يخلق حالة من عدم اليقين وللاستقرار للمجتمعات التي تخرج من العهود الديكتاتورية، وقد يؤدي عدم اليقين إلى صراعات حقيقية أو متصورة وتسود حالة من انعدام الثقة والتهميش. لا شك أن الفترات الانتقالية تشهد حالة من التقلب الشديد، ولهذا فإن واجب استباب الأمن والسلام والحفاظ على الوئام الوطني هو مسؤولية الهيئات الحكومية والجمعيات المدنية والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المستقلة والمفوضيات والقضاء المستقل، لذا يتوجب على المؤسسات الحكومية أن تسهم في حل النزاعات من خلال إنشاء هيئات تعنى بترسيخ القيم المشتركة من خلال الحوار والمشاورات وبناء جسور الثقة ونشر السلام والمصالحة، كما يجب الابتعاد عن تسيس الجيش والأمن القومي إذ يجب أن تظل هذه المؤسسات وطنية ومحترفة ومحايدة سياسياً . بالمقابل يجب أن تركز الحكومات والمجالس المحلية وأجهزة الشرطة على إدارة القضايا المحلية في نطاق ولايتها القضائية مع الحفاظ على المرونة في مواجهة النزاعات السياسية التي قد تنشأ على المستوى الوطني. وفي حال فشلت محاولات المصالحة وبناء الثقة وآليات بناء السلام الأخرى في حل النزاعات مما قد يؤدي إلى اللجوء للعنف، هنا يجب على الهيئات القضائية المستقلة وهيئات الدولة الأخرى التدخل مستخدمة متسلحة بالوسائل الديمقراطية لإعادة الحياة الطبيعية والحفاظ على سيادة القانون والنظام الدستوري في البلاد.

التحدي الثالث: التحديات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية ذات الصلة بقطاعات اللاجئين والنازحين والمحاربين القدامى المسرحين والمعوقين والعائدين.

الحل المحتمل: يجب إنشاء مفوضية واحدة أو اثنتين خلال الفترة الانتقالية لمواجهة هذه التحديات.

التحدي الرابع: قضايا الأرض واللغة وحدود الأقاليم والمحافظات

الحل المحتمل: يجب إنشاء لجنة واحدة أو اثنتين خلال الفترة الانتقالية لمواجهة هذه التحديات.

التحدي الخامس: المحاولات المحتملة لاختطاف السلطة من قبل كوادر النظام السابق من قادة الجيش أو الأمن أو الحزب.

الحل المحتمل: يمكن أن تشكل الترتيبات الانتقالية الوارد في هذه الوثيقة أرضية مشتركة لجميع قوى الإريتريين المناضلين من أجل الديمقراطية والعدالة واستناداً على هذه الأرضية يمكن لهذه القوى حشد الجماهير الإرترية ضد أي مجموعة تسعى للسيطرة على السلطة، لذا فإن وجود مثل هذه الترتيبات الانتقالية المتفق عليها سيساعد في معرفة ما هو مطلوب في وقت مبكر ويمكن أن يشجع قوى الديمقراطية والعدالة في إرتريا في صياغة خطة عمل والالتزام بها بشكل صارم.

التحدي السادس: الاختلاف حول الاختصاصات غير الواضحة وقضايا الشرعية والقرارات وإنفاذ القرارات

الحل المحتمل: أحد المحددات الرئيسية لفعالية الحكومة يتمثل في مدى دقة تحديد الصلاحيات لجميع الهيئات الحكومية، وتقبل الجماهير لشرعيتها، ومدى فعالية هذه المؤسسات في اتخاذ القرارات، وقدرتها على تنفيذ القرارات، ولهذا فإن وجود مزاعم الاحتيال والفساد وإساءة استخدام السلطة قد تؤدي إلى تعقيد العملية الانتقالية وتتسبب في نشوء الصراعات، ولهذا فإنه يجب انتخاب موظفي الحكومة أو تعيينهم أو وفق عملية تتسم بالنزاهة والوضوح والشفافية، كما يجب تحديد القوانين والسياسات والمبادئ الحاكمة والقواعد والإجراءات والمعايير والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات بوضوح لا يقبل اللبس وإعلام الجمهور بها، على أن يتم تتبع تطبيق القانون ومراقبة درجة الامتثال للإجراءات القانونية.

التحدي السابع: المشكلات المتعلقة بخارطة الطريق للمرحلة الانتقالية، والتأخير في التنفيذ، وترتيب الأولويات.

الحل المحتمل: من المقبول أن تكون خارطة طريق الانتقال معقدة بسبب الأحداث غير المتوقعة والخلافات والتناقضات مما قد يؤدي إلى عدم الالتزام بالجداول الزمنية المتفق عليها، وتطبيق المراحل الأساسية، بالإضافة إلى ذلك، قد تفتقر الهيئات الانتقالية إلى الخبرة والفعالية للتصدي بسرعة للأولويات الوطنية الأساسية مما يضيف تأخيراً في تنفيذ الجدول الزمني الانتقالي المتفق عليه، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إثارة الحنق والتذمر وربما الصراع بين المكونات. وهنا يمكن أن تعزى الأسباب الرئيسية لمثل هذه التأخيرات وسوء إدارة الأولويات إلى طبيعة القضايا المعقدة، وضعف التخطيط، والوعود الكاذبة أو الكبيرة، والأحداث غير المتوقعة، ونقص الوعي العام بشأن التقدم في مراحل الانتقال، ونقص الموارد، كما يمكن أن يكون التأخير متعمداً من قبل بعض المسؤولين الحكوميين في المرحلة الانتقالية بغرض تمديد وقتهم في السلطة. ولتفادي ذلك لابد من التخطيط الدقيق والفعال للمراحل الانتقالية بأطر زمنية نهائية وواقعية، وإشراك الجهات المناسبة مثل ممثلي الشعب، والأحزاب السياسية، والمنظمات المدنية، والخبراء، والأكاديميين، والجمهور

والمؤسسات الأخرى أثناء مرحلة التخطيط، والتنفيذ والرقابة، على أن تكون المراقبة بشكل دائم وفق آليات دقيقة تمكنها من رصد التقدم، وتحديد التأخير والعوائق في حال وجودها.

التحدي الثامن: ممارسة السياسة القائمة على الهوية

الحل المحتمل: إريتريا بلد متعدد الأعراق والأديان والثقافات، ولكي تنتقل إرتريا من حالة القمع الحالية إلى ديمقراطية تمثيلية، من الأهمية بمكان أن يتم التعامل بحكمة مع الممارسات السياسة والاستقطابات القائمة على الهوية، ووضع تدابير لمنع السياسيين من استخدام العرق أو الإقليم أو الدين لتأجيج الصراع أو تبريره أو بما يشكل رتقاً في نسيج التماسك الوطني أو كوسيلة لاحتكار السلطة السياسية، لذا لا بد من تعريف دقيق لكل ما يمكن أن يشكل ممارسة سياسية قائمة على الهوية بشكل، أو خطاب كراهية ، أو حملات تضليل ، أو الهجمات التي تستهدف بوضوح قطاع آخر على أساس الهوية، ويجب تطبيق القوانين والقواعد والإجراءات الناظمة لمثل هذا السلوك بصرامة، بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد قواعد لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات السياسية، كما يجب أيضًا أن تكون مصادر تمويل الحملات الحزبية وجميع الأنشطة السياسية شفافة للجمهور، ولهذا لابد من إنشاء مفوضية انتقالية لوضع قواعد الأحزاب السياسية، ومراقبة التزام هذه الأحزاب بالقواعد بانتظام وإبلاغ القيادة الانتقالية بأي تجاوزات في هذا الصدد.

التحدي التاسع: القضايا الأمنية

الحل المحتمل: أن المسؤولية الرئيسية لقوات الدفاع الإرترية والمؤسسات الاستخباراتية والأمنية يجب أن تكون توفير الحماية لإرتريا ضد التهديدات الخارجية والحفاظ على سيادة الدولة القومية وسلامة أراضيها. وحتى تعمل هذه المؤسسات ضمن مساعي إحلال وتعزيز الديمقراطية، وتصبح حامية للمبادئ الديمقراطية، يجب إعادة هيكلتها تحت رعاية حكومة مدنية وتحديد أدوارها ومسؤولياتها بوضوح، وكجزء من عملية إعادة الهيكلة، يجب إعادة تحديد مدة الخدمة الوطنية الإرترية وفقًا للمعايير الدولية، كما يجب الغاء الاتفاقيات العسكرية أو الأمنية الموقعة من قبل النظام الإرتري الحالي إذا كانت تتعارض مع مصالح الشعب الإرتري، وفي ذات الوقت على الحكومة الانتقالية الإرترية السعي للحفاظ على الشراكات والتحالفات الدبلوماسية الواسعة والعميقة والمثمرة مع الدول الصديقة.

التحدي العاشر: القضايا الاقتصادية والمالية وتراكم الدين القومي

الحل المحتمل: إن فكرة سقوط نظام سياسي فاشل تتبعه فترة انتقالية تشكل سببًا حقيقيًا للتخوف والقلق بين الإرتريين لأن ذلك يخلق مزيجًا خطيرًا من تحديات إنفاذ القانون والعملة المالية التي لا قيمة لها في ظل شح الموارد وهو ما قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي كامل في إرتريا. ومع ذلك، لابد من التأكيد أن السيناريو البديل المتمثل في استمرار النظام الحالي أسوأ بكثير. ولمخاطبة مخاوف الإرتريين الموضوعية لابد وأن يسير الانتقال إلى الحكم الديمقراطي جنبًا إلى جنب مع معالجة التحديات الاقتصادية والمالية للشعب الإرتري، ,وهذا يزيد من فرص نجاح جهود التحول الديمقراطي، لأنه بخلاف ذلك، قد تؤدي المصاعب الاقتصادية إلى عدم استقرار سياسي يعيق العملية الانتقالية، ولهذا فإنه قبل سقوط النظام الإرتري الحالي، يجب على القوى الإرترية الساعية الديمقراطية والعدالة من تطوير خططها للطوارئ وإيجاد معالجات تساعد على استقرار السوق والسيطرة على التضخم والاتفاق على السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتوفير السلع

لتجاوز أى انهيار اقتصادي محتمل في إرتريا بعد سقوط النظام، أيضاً يجب على الخبراء المشاركين في خطط التأهب للطوارئ تطوير علاقات قوية مع وكالات الإغاثة لتنسيق الجهود عند الحاجة. إن الانتقال يجب أن لا يقتصر على الجانب السياسي بل أيضًا يشمل الانتقال الاقتصادي من اقتصاد مخطط مركزيًا إلى اقتصاد سوق عادل وديمقراطي من خلال السماح للقطاع الخاص بالمشاركة بحرية في بناء الدولة، وتشجيع الإرتريين في الشتات على الاستثمار في بلادهم وخلق فرص العمل وبناء الثروات، كما يجب على الحكومة الانتقالية العمل على كبح عجز التشغيل السنوي وتقليل الدين العام من خلال تقليل الإنفاق الزائد إلى الحد الأدنى من خلال إعادة صياغة السياسات والممارسات الاقتصادية حول خطط التنمية والتحديث التنمية المستدامة، ولهذا لابد من إشراك الخبراء في وضع الميزانية، والاستثمار في التعليم وبناء القدرات ، والشفافية في الاستثمار والحد من نوع ومقدار القروض يمكن للجهات السياسية الحصول عليها نيابة عن الدولة من المؤسسات الأجنبية، ذلك أنه بدون مثل هذه السياسات والممارسات، فإن البلاد قد تشهد عدم استقرار اقتصادي ويفاقم الديون.

التحدي الحادي عشر: الفساد وتآكل المؤسسات وإرث النظام الاستبدادي

الحل المحتمل: بعض تركات الأنظمة الاستبدادية هي الفساد المستشري، والاستبداد المالي، والبيروقراطية المقيدة، ومؤسسات الدولة المخربة أو المتآكلة، والقوة العاملة المستهلكة دون مهارات تتناسب والمرحلة، والقطاع الخاص غير الغائب تماماً، وهذه كلها عوامل تسهم بشكل كبير في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي.

وتصيب جميع مجالات ومستويات الاقتصاد والأمن والنظام السياسي. مدركين ذلك، يجب القوى الإرترية الساعية للديمقراطية والعدالة أن يكونوا مستعدين لسنوات من العمل من أجل إعادة التعافي للبيئة الاقتصادية والسياسية وهى سنوات صعبة بلا شك، ذلك أنه بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية، يستغرق الأمر سنوات للتغلب على تأثير هذه القوى المزعزعة للاستقرار. ومع ذلك، يمكن للحكومة والمؤسسات المدنية التعاون للتصدي لهذه العوامل المزعزعة للاستقرار من خلال الوسائل القانونية والتدريبية والتكنولوجية والإعلامية وإشراك المجتمع في هذه مجابهة هذه التحديات ودعم جهود إعادة البناء. إن الموروثات السلبية بالتأكيد ستكون إحدى العقبات الرئيسية للانتقال إلى الحكم الديمقراطي، ولتجنب ذلك، لابد من تعبئة الموارد الحكومية وغير الحكومية والشركاء في إعادة هيكلة الهيئات الحكومية، وتكثيف جهود التوعية العامة، وضمان إجراء تغييرات فعالة في الطريقة التي تخدم بها الحكومة مواطنيها.

التحدي الثاني عشر: رفض القادة ترك مناصبهم أو رفضهم تقاسم السلطة

الحل المحتمل: الانتخابات وتقاسم السلطة نهجان شائعان لصنع السلام وديمومته بين مختلف مكونات المشهد السياسي، ذلك أن الانتخابات توفر الفرص لمختلف الفاعلين السياسيين لشغل مناصب في الحكومة وتقلل من خطر احتكار حزب واحد للسلطة، لكن في بعض الأحيان يرفض الذين وصلوا إلى السلطة إجراء الانتخابات وفي أحيان أخرى يرفضون الدعوات لتقاسم السلطة لإطالة أمد الفترة الانتقالية، ومعلوم أنه عندما تطول الفترة الانتقالية، قد تشل تقدم الخطوات الانتقالية وتزيد بشكل كبير من احتمالات فشل المرحلة الانتقالية.

ولمعالجة هذه القضايا، يجب على القوى الإرترية الساعية للديمقراطية والعدالة الاتفاق على العملية الانتقالية والجدول الزمني والآليات والشروط المؤهلة لتبوء المناصب والجوانب الأخرى للمشاركة في عملية الانتقال والانتخابات وتقاسم السلطة.

التحدي الثالث عشر: الضغوط والتأثيرات المحتملة من الجهات الخارجية

الحل المحتمل: إنه من الشائع والمقبول أحياناً أن تشارك جهات خارجية فاعلة سواء كانت سياسية وغير سياسية من أطراف ثالثة في أنشطة الحوار والوساطة والتشاور خلال الفترة الانتقالية. ومع ذلك، يجب رفض التدخل أو الضغط أو التأثير الأجنبي في الشؤون الوطنية من قبل جميع المؤسسات والأفراد، ولهذا لابد من التحديد بشكل دقيق ما يشكل تدخلاً أو ضغطًا خارجيًا خفيًا وعلنيًا في المواثيق السياسية للقوى الوطنية والتعهد برفضه ويجب على جميع الأطراف المتنافسة الالتزام بهذه التعهدات. أيضاً يجب على الأشخاص الذين يترشحون للمناصب العامة والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى وواضعي السياسات والأفراد ذوي السلطة التنفيذية أن يقسموا اليمين لاحترام وتطبيق الدستور، والحفاظ على درجة عالية من الاستقلالية في صنع القرارات، والتعهد بالولاء لإرتريا، كما يجب على الدولة تجريم مشاركة أي موظف عام في أي نشاط يعتبر خطرًا على الأمن القومي، والتي قد تشمل التورط في التواطؤ مع الكيانات الأجنبية أو الإكراه أو الإملاء الأجنبي أو تقويض سلطة الدولة أو غيرها من الأنشطة التي قد تشجع على الانفصال أو الحروب الأهلية.

التحدي الرابع عشر: عدم تلبية توقعات الشعب الإرتري

الحل المحتمل: تعد الاستجابة لتوقعات الجماهير عنصرًا حيويًا في عملية التحول خاصةً عندما تبدأ الدولة القومية في إجراء تغيير هيكلي وجوهري في النظام السياسي والثقافة والقوانين، والقيم، والموارد، والحريات. إن هذه المرحلة من عملية الانتقال من أجل التغيير النوعي، تتطلب تلبية توقعات الشعب والتواصل مع الجمهور، وبناء الثقة، وفتح قنوات الاتصال بحيث يتم التعرف على رد فعل واستجابة الجماهير، ومعالجة مخاوف الناس في الوقت المناسب. أيضاً على الجبهات الاجتماعية والسياسية، من الضروري إلهام الناس وحثهم على المشاركة في جهود الانتقال وجعلهم يبادرون من خلال ابتكار نماذج مختلفة من اشكال المشاركة مثل الأنشطة المدنية، والموسيقى والفن، والأنشطة التعليمية، والعناية الخاصة بالأفكار والمبادرات التطويرية النوعية. إن تعزيز الانسجام الوطني بين مختلف الجماعات الإقليمية والدينية والعرقية الإرترية مرتبط بشكل كبير بالاستجابة لتوقعات هذه الجماعات للتحول الاجتماعي والسياسي، وحماية الحقوق والمصالح والرفاه المستحق لجميع الإريتريين، لذا فإن وجود قيادة انتقالية تدرك ذلك وتظهر وعيًا وتعاطفًا مع قضايا الناس أمر أساسي في بناء علاقات إيجابية وتقليل التوترات بين الجمهور وقيادة المرحلة الانتقالية. على الصعيد الاقتصادي، يتوقع الناس فرصًا اقتصادية واجتماعية أفضل مما هو موجود، ولهذا فإن الدولة القومية تحتاج إلى تعزيز السياسات والبرامج العادلة التي تهدف إلى الحد من الفقر والمعاناة في جميع أنحاء البلاد واتباع خارطة طريق تسهم في الاستقرار الاقتصادي والازدهار في إرتريا. على الصعيد الإقليمي والدولي، لابد من الاستجابة لتوقعات الشعب من خلال تجنب مسببات التوتر والعنف المحتملة مع دول الجوار، والحفاظ على السلام والأمن، والتعاون التنموي والاقتصادي، وتشكيل التحالفات والشراكات البناءة، وتطوير ثقافة الاحترام والاعتراف المتبادل مع الجميع سواء كان ذلك من جيران إريتريا وخارجها.

التحدي الخامس عشر: مشاكل داخلية وخارجية غير متوقعة تنطوي على مخاطر وأحداث سلبية

الحل المحتمل: عادة لا تسير الأمور دائمًا كما هو مخطط لها، إذ أنه من حين لآخر، قد يظهر تحدي محلي أو خارجي غير متوقع سواء في طبيعته أو حجمه، وهو ما يتطلب إيجاد آلية انتقالية سريعة الاستجابة وفعالة لمجابهة مثل هذه التحديات. إن الالتزام الصارم والحرفي بالعملية الانتقالية الاساسية والجدول الزمني لمراحلها، أو عدم التقيد بها كلياً قد يكون ضرره في المحصلة النهاية أكثر مما نفعه، ولهذا لابد من المرونة، ويمكن للحكومة الانتقالية أن تتصدى بشكل فعال لمثل هذه التحديات مع الاستمرار في مسار التحول من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية الناشئة لتصبح قادرة على الصمود ولديها القدرة على تحمل الأحداث والطوارئ السالبة، بالإضافة إلى ذلك ، يجب على الحكومة إجراء حملات توعية عامة لكسب الدعم الجماهيري العام والتأكد من أن الناس لا يزالون يثقون في النظام والعملية الانتقالية الجارية.

العملية الانتقالية وخارطة الطريق

بعد سقوط نظام الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة ومع انتقال إرتريا بعيدًا عن حقبة الاستبداد إلى دولة أكثر ليبرالية وحرية وانفتاحًا، فغالب الظن أنه لن يكون هناك قوانين أو مؤسسات أو نظام حكم يمكن الاعتماد عليها لعملية الانتقال الديمقراطي، ولهذا، وكما أن بناء مؤسسات ونظام حكم وثقافة سياسية فعالة تدعم جهود التحول الديمقراطي سيستغرق وقتًا طويلاً. لذا فإن تجاوز هذه المعضلة تتطلب مساراً من ثلاث مراحل لإرساء الديمقراطية مع كون كل مرحلة أكثر التزاماً وترسيخاً للقيم والممارسات الديمقراطية من المرحلة السابقة لها، والمراحل المقترحة هي كما يلي:

- المرحلة الأولى: تسمى الفترة المؤقتة وهي المرحلة التي تشهد تكوين حكومة مؤقتة ونظام الحكم ينظم علمها خلال هذه المرحلة، والفترة المؤقتة هي الفترة الفاصلة بين إزالة النظام الإرتري الحالي وتشكيل حكومة انتقالية، وخلال هذه الفترة ستحكم إرتريا بواسطة حكومة مؤقتة من خلال ميثاق وطني مؤقت.

- المرحلة الثانية: تسمى الفترة الانتقالية وهي المرحلة التي تشهد تكوين حكومة انتقالية ونظام الحكم الذي ينظم علمها، والفترة الانتقالية هي الفترة بين نهاية الفترة المؤقتة وتشكيل أول حكومة منتخبة ديمقراطيا على أساس الدستور الإرتري، وخلال هذه الفترة، ستحكم إرتريا بواسطة حكومة انتقالية من خلال ميثاق وطني انتقالي.

- المرحلة الثالثة: تسمى الفترة الدستورية وهي المرحلة التي تشهد تكوين الحكومة الدستورية الإرترية ونظام الحكم الذي ينظم عملها، وهي الفترة التي تلي الفترة الانتقالية، خلال هذه الفترة، ستحكم إرتريا بواسطة حكومة دستورية من خلال الدستور الإرتري.

المرحلة الأولى: الفترة المؤقتة

تهدف ترتيبات الفترة المؤقتة إلى ملء فراغ السلطة الذي قد ينشأ في أعقاب سقوط النظام، وتكون مهام الحكومة المؤقتة على النحو التالي:

- الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين وغيرهم من المعتقلين تعسفيا.

- حفظ الأمن وترسيخ السلام، والحفاظ على النظام العام.
- تقديم الخدمات الأساسية للإرتريين
- تقديم كبار القادة العسكريين والأمنيين المتهمين بارتكاب جرائم إلى العدالة.
- إنشاء أجهزة الدفاع والأمن القومي وإنفاذ القوانين المطلوبة.
- حل المؤسسات المعادية للديمقراطية.
- إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية.
- إلغاء جميع القوانين والأنظمة الجائرة التي تقيد الحريات العامة.
- إغلاق جميع السجون التي لا تستوفي المعايير الدولية أو تخالفها.
- إنهاء جميع الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمها النظام، متى كانت هذه المعاملات تنتهك مصالح الإرتريين أو تقوض سيادة إرتريا.
- إنهاء أو الاستحواذ على جميع أنشطة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة وتحويل جميع الأصول التابعة لها إلى الدولة.
- فرض حظر سفر على كبار المسؤولين في نظام الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، وتجميد أموالهم ومنعهم من التصرف فيها إلى أن تثبت براءتهم من أي مخالفات.
- استبعاد أي جماعة سياسية تلجأ إلى العنف المسلح خلال الفترة المؤقتة من المشاركة في العملية السياسية.
- الدفاع عن سيادة الوطن وحماية ثرواته من سوء الاستغلال والفساد.
- مساعدة المفوضية الانتقالية في إرساء الأسس لتشكيل حكومة انتقالية أكثر تمثيلاً في إرتريا.
- نقل السلطة إلى الحكومة الانتقالية الإرترية حال انتهاء أجل الحكومة المؤقتة.

يجب أن تكون صلاحية الحكومة المؤقتة محددة بستة أشهر وبحد أقصى سنة واحدة، ويجب أن يتم تشكيلها من خلال المشاورات الموسعة بين مختلف القوى السياسية والمدنية، على أن يراعى في تكوينها بجانب معيار الأهلية، التمثيل الواسع للقطاعات المختلفة للمجتمع الإريتري، بما في ذلك التمثيل الإقليمي، والمنظمات السياسية ، والمنظمات المدنية ، والمنظمات النسائية ، ومنظمات الشباب ، والخبراء،

والشخصيات والرموز الوطنية، ومجتمعات الشتات، والقوى التي ساهمت في إسقاط النظام، كما يجب أن يحكم عمل الحكومة المؤقتة ميثاق مؤقت تتم صياغته والمصادقة عليه في اجتماع أو مؤتمر تمثيلي للقوى السياسية والمدنية، على أن يتم تحديد هيكل وطبيعة السلطات المؤقتة وفق الظروف السياسية وتوافق القوى السياسية، على أن تتضمن الحكومة المؤقتة كحد أدنى هياكل سياسية وأمنية وقانونية واقتصادية، وبالتوازي مع الاتفاق على الحكومة المؤقتة لابد للقوى السياسية والمدنية الإرترية الاتفاق على مفوضية تأسس للمرحلة الانتقالية التي تلي المرحلة المؤقتة وتشرف على عملية نقل السلطة من الحكومة المؤقتة إلى الحكومة الانتقالية.

المرحلة الثانية: الفترة الانتقالية

يُقصد بترتيبات الفترة الانتقالية أن تكون بمثابة الجسر الرئيسي للانتقال للحكم الدستوري، خلال هذه الترتيبات الانتقالية، يجب إنشاء حكومة تمثيلية عادلة لكي تبدأ في ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية، على أن تكون المسؤوليات الأساسية للحكومة الانتقالية النحو التالي:

- مواصلة البرامج التي لم تكتمل في عهد الحكومة المؤقتة.
- المواصلة في آليات العدالة الانتقالية والتي من خلالها يتم معالجة جذور جرائم وانتهاكات النظام بشكل فعال.
- تحديد طبيعة وهيكل النظام السياسي للمرحلة الانتقالية (برلماني أو رئاسي أو مزيج من الاثنين) وتعيين الهيئات الحكومية وفقا للهيكل السياسي المحدد والميثاق الانتقالي.
- إعادة المؤسسات الخدمية العامة والخاصة لتقديم الخدمات للإرتريين وتحسين ظروفهم المعيشية.
- توفير البيئة المناسبة للأحزاب السياسية لتشكيل وتعزيز رؤيتها.
- إنشاء محاكم اتحادية.
- إنشاء مفوضيات يقودها خبراء غير حزبيين، وبعيدين عن النشاط السياسي المباشر ولا توجد لديهم تضارب مصالح في قيادتهم للمفوضيات.
- تشريع واقرار القوانين، بما في ذلك قوانين الأحزاب السياسية والانتخابات.
- الإشراف على عمل الإدارات الحكومية الفرعية.
- استبعاد أي جماعة سياسية تلجأ إلى العنف المسلح خلال الفترة الانتقالية من المشاركة في العملية السياسية.

- جباية الضرائب وتنظيم التجارة.
- إدارة الميزانية العامة وضبط الإنفاق الحكومي.
- صياغة دستور جديد أو مراجعة دستور 1997م، وذلك بناء على توصية مفوضية الدستور.
- مساعدة المفوضية الانتقالية في إرساء الأساس لتشكيل الحكومة الدستورية الإرترية.
- تنفيذ القوانين والسياسات لتمهيد الطريق للانتقال إلى الحكم الدستوري.
- نقل السلطة إلى الحكومة الدستورية الإرترية حال انتخابها.

يجب أن تكون سلطة الحكومة الانتقالية محدودة بسنتين وثلاث سنوات كحد أقصى، ويجب إجراء ترتيبات تقاسم السلطة وإنشاء الحكومة الانتقالية من خلال التمثيل المحلي للأقاليم الإرترية ومجتمعات الشتات مع تخصيص بعض المقاعد للمنظمات السياسية وفق الأرقام المحددة مسبقًا، كما يجب تحديد معايير التمثيل والتأهيل للمشاركة في تشكيل الحكومة الانتقالية من قبل المفوضية الانتقالية التي يتم إنشاؤها خلال الفترة المؤقتة، على أن تتكون الحكومة الانتقالية في حدها الأدنى من رئيس أو رئيسًا للوزراء ، والمجلس الانتقالي الإرتري ، ومجلس الوزراء (التنفيذي) ، والقضاء الانتقالي. سيضم المجلس الانتقالي الإرتري ممثلين عن الدوائر المنتخبة من قبل دوائرهم الانتخابية، وممثلي مجتمعات الشتات، وممثلي المنظمات السياسية. إن التمثيل على مستوى المناطق سوف يساهم في:

- ضمان لامركزية الحكم وتجنب تعزيز السلطة في المركز.
- منع الفاعلين السيئين من الاستيلاء بسهولة على الحكومة.
- تحسين مستوى الشفافية حيث سيتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية والأولويات الأخرى من قبل الممثلين القريبين من مجتمعاتهم.
- تشجيع المنافسة الإقليمية على الاستثمار المحلي والأجنبي مع تعزيز الحكم المحلي.
- توفير مستوى من الحرية للأقاليم والمناطق لاتخاذ قراراتها الخاصة بشأن الاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية.

إن توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والإدارات الإقليمية مع الضوابط والتوازنات المناسبة سيقلل من مخاطر إساءة استخدام السلطة واحتكارها أو اختطافها. أيضاً خلال الفترة الانتقالية، يجب تشكيل عدة مفوضيات وسن العديد من القوانين التي تحكم عمل الفترة الانتقالية، كما يجب أن تستخدم المفوضية الانتقالية أحدث تقنيات تحديد الهوية وتقنيات المراقبة عند إجراء انتخابات الممثلين. يجب أن تخضع الحكومة الانتقالية لميثاق انتقالي تتم صياغته والمصادقة عليه من قبل المجلس الانتقالي الإرتري، بالإضافة إلى ذلك، يمكن

للمجلس الانتقالي الإرتري إنشاء أو تجديد أو استبدال ولاية المفوضية الانتقالية المستقلة والمفوضيات الأخرى، كما يجب تحديث دور المفوضية الانتقالية باستمرار حتى تتمكن من إرساء أساس فعال للفترة الدستورية ولتيسير نقل السلطة من الحكومة الانتقالية إلى الحكومة الدستورية.

المرحلة الثالثة: الفترة الدستورية

إن العبور من الفترة الانتقالية إلى الفترة الدستورية يعد نقطة انعطاف حاسمة ستحدد بشكل كبير مسار عملية الانتقال الديمقراطي في إرتريا. إن أبرز التحديات في الفترة الانتقالية التي ستحدد مسار عملية الانتقال تتمثل في الصعوبات الكبيرة بسبب تركة الحكم الاستبدادي والفساد والتأثيرات الخارجية وتعقيدات إجراءات العدالة الانتقالية وغياب الثقافة الديمقراطية والممارسات الأخلاقية وتحديات بناء الثقة الوئام الوطني، والصعوبات الاقتصادية، والصراعات السياسية والأزمات الناجمة عن خلافات الفاعلين السياسيين. إن نجاح الانتقال إلى الحكم الدستوري سيتوقف بشكل أساسي على الرغبة الحقيقية للاعبين الرئيسيين في نهضة إرتريا ومستوى التعاون بين المؤسسات الحكومية، والمنظمات المدنية، والتنظيمات السياسية، ووسائل الإعلام المستقلة، والمفوضيات، ومؤسسات القطاع الخاص، والجمهور في التصدي لهذه التحديات التي تلازم المراحل الانتقالية.

إن الحكومة الدستورية يجب أن تكون محكومة ومقيدة بالدستور الإرتري ويجب أن يستند نظام الحكم والانتخابات وسلطات الحكومة الدستورية على الدستور، أيضاً لابد من الوضع في الاعتبار أن بعض المفوضيات التي تم إنشاؤها خلال المرحلة الانتقالية قد تستمر في بداية الفترة الدستورية أو قد يتم إنشاء مفوضيات جديدة بعد فترة قصيرة من الفترة الانتقالية لتسهيل جهود الانتقال، ولكن بشكل عام فإن المفوضيات الانتقالية يجب ألا تستمر لأنه تنتفي أغراضها بمجرد تولي الحكومة الدستورية مهامها ما لم ينص الدستور على خلاف ذلك.

المفوضيات المقترحة

يمكن تسمية المفوضيات التالية من قبل الرئيس الانتقالي أو رئيس الوزراء على أن يوافق عليها المجلس الانتقالي الإرتري، وتتمثل المهام الرئيسية لهذه المفوضيات في معالجة التحديات الاجتماعية والسياسية المختلفة، وتسهيل عملية الانتقال السلس إلى حكومة منتخبة دستوريًا، والمساعدة في بناء مؤسسات حكومية فعالة، لذا يجب أن تعمل هذه المفوضيات بشكل وثيق للغاية مع الجهاز التنفيذي الانتقالي، ولكن يجب أن تكون مسؤولة أمام المجلس الانتقالي الإرتري وليس الجهاز التنفيذي.

ملاحظة: يجب على هذه المفوضيات أن تضع في الاعتبار الموارد المتاحة والإنجازات الموجودة على الأرض والتي يجب الحفاظ عليها وتعزيزها، ومع هذا يجب أن نضع في الاعتبار، الضعف المؤسسي نتيجة لتطاول عمر النظام الحالي، ونقص الموظفين المؤهلين المحتمل، يجب أن نكون واقعين في توقعات ما يمكن أن تحققه هذه المفوضيات، فيما يلي المفوضيات المقترحة ومكاتبها:

1. مفوضية الدستور
2. المفوضية الانتقالية
   i. تنظيم عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ii. الانتخابات الوطنية
iii. الانتخابات الإقليمية
iv. مكتب الإحصاء

3. مفوضية العدالة الانتقالية
   i. الحقيقة والمصالحة
   ii. حل النزاعات والمساءلة
   iii. إصلاح نظام العدالة
   iv. تعويضات
4. مفوضية السياسة العامة
   i. الانتعاش الاقتصادي والتنمية
   ii. الخدمات المصرفية والمالية
   iii. التجارة والاستثمار
   iv. الموانئ والجمارك
   v. الزراعة والموارد الطبيعية
   vi. التعليم
   vii. الأرض والإسكان والخدمات العامة
   viii. إصلاح قطاع الأمن
   ix. البنية التحتية
   x. العلوم والتكنولوجيا
   xi. إصلاح النظام الصحي
   xii. خدمات الأسرة والشباب
   xiii. إصلاح العمل
   xiv. ديوان المظالم والحكم الرشيد
5. المفوضية الإقليمية للسلم والأمن والاستقرار
   i. قضايا الحدود
   ii. التعاون الاقتصادي الإقليمي الدولي
6. مفوضية الخدمات الاجتماعية
   i. إعادة اللاجئين إلى مناطقهم وإدماجهم
   ii. تسريح الجنود وإعادة الإدماج
   iii. قدامى المحاربين والمعاقين
   iv. النازحين
   v. العائدون

vi. المساعدات وإعادة الاعمار من الكوارث